العلية السلطانية الساهرة على راحة تبعتها ورعيتها خلد الله ملكها إلى ماشاء الله

(طرابلس)

(المنار) إن مثل هذه الآراء السديدة والارشادات المفيدة جديرة بأن تصدر من مثل هـذا الأمير العاقل والسري الفاضل كما أن صاحب الدولة ناظم باشا في همته وإقدامه جدير بتنفيذها ونرى أن بعض ما يتوقف على اذن الآستانة العلية كانشاء المكاتب الزراعية من حصة المعارف من الاموال الأميرية بمصر الوصول اليه إلا إذا ساعدت المقادير ومالا يدرك كله لا يترك قله

﴿ وعود فرنسا في تونس ﴾

أوصل بعضهم رسالة الى التيمس يذكر فيها وعود فرنسا وعهودها التي قاعت بها عند احتلالها بتونس، وهذه صورتها: —

كتب المسيو سان هيلار ناظر خارجية فرنسا حينئذ في ٢٧ ابريل سنة ١٨٨١ يقول عن احتلال تونس «انا لا نفكر البتة في ضمها الى أملاكنا، بل كل ما نسعى اليه عقد معاهدة مع الباي تضمن لنا حدودنا ومصالحنا».

وكتب في ١٩ مايو يقول

«لا يمكن أن تكون تونس سببا للخلاف بيننا (بين فرنسا وانكلترا) فقد صرحنا لأوربا بانا لا نروم ضمها ولا فتحها ولا نحاول ذلك بل نحتل بنزرت وأماكن أخرى مادمنا نرى احتلالها لازما ولكننا لا نجعل بنزرت ميناء لنا، ولن تمتلك فرنسا تونس وستشهد أعمالنا بانا لا نقول غير الحق»

وكتب أيضا في ٢٣ مايو يقول

«ان ما صرحت به عن مقاصدنا في تونس هو الحق الذي لا ريب فيه، وضمها حمق وجهل، ثم اننا لا نريد أن نفعل شيئا في بنزرت»

وكتب أيضا في ٩ يوليو ما يأتي

«اننا سنخمد الثورة ولكن ذلك لا يغرينا بالفتوحات لاننا لا نريدها وليس في زيادة سطوتنا على تونس اجحاف بالمصالح الانكليزية ولا بغيرها، وسنرى أوربا

من قريب أن وعودنا ليست من قبيل العبث وان مقاصدنا في تونس حسنة لاننا لا نطلب شيئا غير سلامة مستعمرتنا الافريقية العظيمة « الجزائر »

وكتب في ٢٧ منه

ولي الأمل ان ما أجيت به أول أمس يقنع انكلترا بحسن نيتنا وبصدق السياسة الفرنسوية واخلاصها

وكتب في ١٥ ابريل سنة ١٨٨٤ — ولا أعلم ما إذا كان لا يزال ناظرا للخارجية حينئذ — يقول « اني على رأيكم في سياسة انكلترا المصرية فما عليكم الا أن تفعلوا ما قلناه نحن في تونس حيث الاحوال على ما يرام فان في ذلك مصلحة بلادكم ومصلحة التمدن والانسانية معا »

وكتب الكونت دي باري عدو الجمهورية الفرنسوية الى المسترريف في ١٧ ستمبر سنة ١٨٨٤ عن حملة تونكين فقال

إن السياسة الاستعمارية سارت على خطة غير منتظمة فتشددت عزائمها في تونكين وارتخت في مصر وقد كان يمكن اتخاذ مسألة مصر قاعدة للاتفاق مع انكلترا فعوضا عن ذلك لم ترد فرنسا مساعدتها بل حنقت عليها لانها أقدمت على العمل وحدها ولما بدأت المشاكل والمصاعب في سبيل انكلترا لم تتفق فرنسا معها على حلها ولا توارت وراء أوربا حينئذ حتى لا تقع المسئولية عليها عند الاخفاق في المؤتمر « المقطم »

« المنار » فليعتبر الذين لا يزالون ينخدعون لأوربا ويغترون بعهودها ووعودها فقد علمتهم الحوادث والوقائع الكثيرة ان كانوا يفقهون

﴿ فرنسا والسودان ﴾

لا تزال الجرائد الفرنسوية تقيم الحجج والبراهين على مخالفة « وفاق السودان » لجميع الاصول القانونية والشرائع الدولية ومما نشرته جريدة الديبا في ذلك من عهد قريب رسالة من القاهرة ملخصها أن مصر ولاية تابعة للدولة العلية في جميع شؤونها

الداخلية الكبرى والخارجية العظمى مقيدة بفرامين سلطانية أقدمها فرمان سنة ١٨٨١ وأحدثها فرمان سنة ١٨٩٢ فلا حق لحكومتها أن تعقد وفاقا أو معاهدة مع دولة ما وأوضح دليل على هذا أن الدول تأبى عليها تعيين وكلاء ومعتمدين في بلادها وما وكلاء الدول في مصر الا قناصل جنرالية لا يمكن أن يعطى لهم غير هذا اللقب وأن جلالة السلطان هو الذي أذن الخديوي في سنة ١٨٧٤ بأن يوافق الدول على معاهدات الاصلاح القضائي وفي سنة ٧٩ بأن يعقد قرضا في البلاد الاجنبية لحل المسائل المالية. ولما أذن له في فرماني سنة ٧٩ وسنة ٩٢ بعقد المعاهدات التجارية والجمركية قيد ذلك بهذا النص «ليس للخديوي ان يتنازل لآخرين بأية حجة وسبب عن الامتيازات الممنوحة لمصر كلها أو بعضها ولا عن أي جزء من الاراضي» وعلى هذا كان يجب أن يكون وفاق السودان بأذن خاص من جلالة السلطان ليكون صحيحا. وأما الاعتراض بأن انكلترا مشاركة في الفتح والفاعل مستحق اجرته على قول الانجيل الشريف فهو ضعيف لان الولايات السودانية «لم تخلها الجنود المصرية على الاطلاق منذ سنة ١٨٨٢» وانما هي ولايات ثارت وعصت وأدبت فاخماد الثورة شيء والفتح شيء آخر. وقد صرحت انكلترا بلسان حكومتها وجرائدها بأن مصر أبقت حقوق سيادتها على السودان غير ممسوسة وان الحملة لم يك المقصود منها الا تسكين مقاطعات ثائرة وصرح اللورد كرزون وكيل خارجيتها «حاكم الهند الآن» في مجلس العموم سنة ١٨٩٦ بأن شرف السودان التي تقرر أمرها عائد كله الى الحكومة المصرية وحدها والنتيجة ان «وفاق السودان» فيه غمط لحقوق السلطان وحقوق أوربا. وقد أورد الكاتب كلمتين من كتب فن «الحقوق الدولية» محتجا بهما على الانكليز الاولى «ان المعاهدة المعقودة بين مملكتين تنفذ في جميع الاملاك والاراضي التي تنفذ فيها سلطتهما وتقر عليها سيادتهما» والثانية «انه حينما تضم دولة أرضا اليها فكل المعاهدات التي تربط بها هذه الدولة تنفذ لساعتها في الارض التي تضمها اليها» وختم كلامه بأنه سوف يرى اذا كانت تصبر أوربا على هضم حقوقها أم لا انتهى

(المنار) قد ذكرت جريدة الاهرام ما نشرته الديبا باسهاب ونحن نقول كما

قلنا من قبل ان المسألة مبنية على القوة لا على الحق والا فما بال سواكن ووادي حلفا... فلو كان عند الفرنسويين أسطول كأسطول الانكليز لنهضت حججهم وأصابوا غرضهم . نعم ان فرنسا ليست كفؤا لانكلترا ولكنها دولة قوية والاحتجاج لا بد أن يمنحها فائدة ما فقد جاء في أنباء البرق العمومية ما يشعر بأن انكلترا قد تسمح لفرنسا بمنفذ في النيل ولكن المصيبة الكبرى على من له كل شيء ولا يسمح له بشيء لانه لا يستطيع أن يقول لانه لا يستطيع ان يفعل . فعلى المصريين ان لا يغتروا بأحد ولا يثقوا بأحد وان يتفكروا في كيفية حياتهم في هذه الاطوار الجديدة التي طرأت عليهم فالانكليز لا يمنعونهم من منافعهم ان لم يقوموا بها بعنوان مناهضتهم ومعاداتهم فليشيدوا المدارس الوطنية وليعقدوا الشركات المالية وليسابقوا الاوربيين الى السودان للاتجار وابتياع الاراضي الواسعة الرخيصة فهم اقدر على سكنى السودان واستعماره من الاوربيين ان كانوا يعقلون

﴿ انكلترا والسودان ﴾

خطب اللورد سالسبوري في مجلس الاعيان خطبة رد فيها على اللورد كمبرلي زعيم الاحرار في اعتراضاته في مسألة السودان وأبدى ارتيابه في كون بلاد السودان عدت في زمن من الازمان جزءا من بلاد السلطان وأعرب عن حسن نية حكومته في هذه البلاد وتكلم عن حقوق الحضرة الخديوية كلمة تتمنى ان تكون صادرة عن الاخلاص لا عن التمويه السياسي المعهود لا سيما عند الانكليز وهي

هذا وليس في كل الكلام الذي قلناه حتى الآن ما يفيد ان السودان صار ملكا لجلالة الملكة فاننا استحوذنا على أملاك الخليفة بحقين الاول انها جزء من أملاك مصر التي نحتلها الآن والثاني حق الفتح وهو أقدم الحقوق وأقلها اشكالا وأقربها الى الافهام لان الجنود الانكليزية والجنود المصرية فتحت تلك البلاد

وقد بنيت حجتي على السودان في البلاغ الاول الذي كتبته الى فرنسا على حق الفتح علما مني ان هذا الحق أفيد وأبسط وأقرب الى التوءدة والسلام من الحق الآخر ولكنني دحضت كل ما يمكن استنتاجه من ذلك وهو اننا ننوي ان ننازع الجناب